13 June 2003
Arabic

اجتماع الدول الأطراف

الاجتماع الثالث عشر

نيويورك، ٩-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

وثائق تفويض الممثلين إلى الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

تقرير لجنة وثائق التفويض

إضافة

الرئيسة: السيدة غيل آن راموتار (ترينيداد وتوباغو)

- ١ - عقدت لجنة وثائق التفويض جلستها الثانية في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.
- ٢ - وكان معروضا على اللجنة مذكرة ثانية من الأمانة العامة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن حالة وثائق تفويض الممثلين المشاركين في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تم تلقيها بعد الجلسة الأولى للجنة التي عقدت في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (انظر SPLOS/102).
- ٣ - وورد في الفقرة ١ من المذكرة أنه، بالإضافة إلى الدول المذكورة في الفقرة ٥ من الوثيقة SPLOS/102، قدمت وثائق تفويض رسمية إلى الأمانة العامة بشأن ممثلي جزر مارشال. وبذلك بلغ عدد الدول الأطراف التي قدمت وثائق تفويض رسمية لممثليها ٧٦ دولة.
- ٤ - وورد في الفقرة ٢ من المذكرة أنه، بالإضافة إلى الدول المذكورة في الفقرة ٧ من الوثيقة SPLOS/102، جرى إرسال معلومات تتعلق بتعيين ممثلين مشاركين في الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف من الأرجنتين وإيطاليا ونيبال. وبذلك أصبح عدد الدول الأطراف التي قدمت معلومات تتعلق بتعيين ممثليها ٣٥ دولة.

٥ - واقترحت الرئيسة أن تقبل اللجنة وثائق تفويض جميع الممثلين المشار إليهم في مذكرة الأمانة العامة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، على أساس أن ترسل إلى الأمانة العامة في أقرب وقت ممكن وثائق التفويض الرسمية للممثلين المشار إليهم في الفقرة ٤ أعلاه. واقترحت الرئيسة على اللجنة أن تعتمد مشروع القرار التالي:

”إن لجنة وثائق التفويض،

”وقد فحصت وثائق تفويض الممثلين إلى الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ من مذكرة الأمانة العامة المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،
”تقبل وثائق تفويض الممثلين المعنيين“.

٦ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت.

٧ - ثم اقترحت الرئيسة على اللجنة أن توصي الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف باعتماد مشروع القرار بصيغته الواردة في الفقرة ١٢ من الوثيقة SPLOS/102/Add.1. واعتمد المقترح دون تصويت.

٨ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، تقدم هذه الإضافة لتقرير لجنة وثائق التفويض إلى الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.